والسادسة ان الاب في نحو بنت واب يرث السدس فرضا والباقي تعصيبا
بلا خلاف ولو كان الجد بدل الاب فكذلك على المرجح وبه قطع الشيخ ابو محمد
الجويني وقال النووي انه الاصح والارجح وقيل انه ياخذ الباقي جميعه
تعصيبا ورجحه صاحب التتمة وقال انه المذهب قلم يرجح الرافعي رجحه
الله تعالى بينما من الترجيحين ففارق الجد الاب في جريان الخلاف وان كان
المرجح انه كهو فيها والرابع ممن يرث السدس بنت الابن وقد ذكرها
بقوله وبنت الابن او بنات الابن المتحاذيات ناخذ او ياخذن السدس اذا
كانت او كن مع البنت الواحدة السدس تكملة الثلثين للاجماع ولقوله
ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن واخت لاقضين فيها بقضاء
النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة
الثلثين وما بقي فللاخت رواه البخاري وغيره وقيس على ذلك كل بنت
ابن نازلة فاكثر مع بنت ابن واحدة اعلى منها وقد اشار الى ذلك بقوله
مثالا يحتذي اي ليجعل ذلك مثالا يقتدي به ويقاس عليه غيره
والخامس ممن يرث السدس الاخت للاب وقد ذكرها بقوله وهكذا
مع الاخت التي ادلت بالاب فقط فاكثر ناخذ السدس مع الاخت الواحدة
التي بالابوين او الاخ تصغير اخ ادلت تكملة الثلثين بالاجماع قياسا على
بنت الابن فاكثر مع بنت الصلب وتقييدي بالواحدة في كل من البنت
والاخت للشقيقة وقولي تكملة الثلثين كذلك ليخرج ما لو كانت
بنت الابن مع بنتين او كانت الاخت للاب مع شقيقتين فانها لا ترث السدس
بل تسقط ما لم تعصب كما سيأتي والسادس ممن يرث السدس الجدة
فاكثر وقد ذكرها بقوله والسدس فرضا جدة صحيحة في النسب
لاقي الولد واحدة او اكثر كما سيأتي في كلامه قريبا سواء كانت لام او كانت
لاب اي من قبل الام او من قبل الاب وسواء كان معها ولد ام لا وسواء
كان له اخوة ام لا كما ورد في ذلك والسابع من يرث السدس
الواحد من ولد الام وقد ذكره بقوله وولد الام فاكثر اي اثنين فاكثر ذكرانا كانوا او اناثا
ذكورا

مثال السدس اي اجماعا لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة
وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس والمراد الاخ او الاخت للام
كما قرئ به في الشواذ والشرط في افراده لا بسبب الاية الكريمة المذكورة
فانهم اذا كانوا متعددين كانه لهم الثلث كما تقدم وفي بعض النسخ بدل هذا
البيت وولد الام اذا انفرد * سدس جميع المال نصا قد ورد * وهو معناه
بل اصرح لان فيه التصريح بان ذلك قد ورد بالنص اي في القرآن ولما
انهى الكلام على من يرث السدس شرع يتكلم في شيء من احوال الجدة استطرادا واعلم
فانها تكون في درجة واحدة وتارة يكون بعضها اقرب من بعض وعلى قبله انه اذا اجتمع
كل تقدير فتارة تكون من جهة واحدة وتارة تكون من جهتين وقد ذكر
حكم المتساويات بقوله وان تساوين نسب احداهن حيث كن نسبن
فاكثر من جهة واحدة او من جهتين وكن كلهن وارثات بان لا يكون فيهن
جدة محجوبة ولا فاسدة وهي التي تدلي بذكر بين انثيين كما قدمته
وكما سيأتي والسدس سدسهن بالسوية وان ادلت احداهن او احداهن
بجهتين فاكثر وغيرها بجهة واحدة على الارجح عندنا وبه قال ابو
يوسف رحمه الله والثاني وهو ممكي عن ابن سريج رحمه الله تعالى
يقسم السدس بينهما او بينهن بحسب الجهات لذات الجهتين مثلا
ثلثاه ولذات الجهة ثلثه وهو قول زفر ومحمد بن الحسن والحسن
ابن زياد وجماعة قال الروياني وهو قياس مذهب احمد بن حنبل رحمهم الله
وقوله في القسمة العادلة الشرعية وفي بعض النسخ المرضية
يشير به الى ما رووه الحاكم على شرط الشيخين انه صلى الله عليه
وسلم قضى للجدتين في الميراث بالسدس وقيس الاكثر منهما عليهما
فاذا كانت احدى الجدتين محجوبة بالاب كما لو خلف جدته
ام ام وجدة ام اب مع الاب فالسدس للاولى وحدها والباقي للاب
على الارجح وقيل لام الام نصف السدس والباقي للاب لانه الذي
يدلي به امه فترجع فائدة الحجب اليه وهذا عندنا واما عند الحنابلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)